تذكير بأسس النظام الجماهيرى ومَوقع المنشأة الاشتراكية منه "١"

د. المدنى ابو الطويرات رمضان
أمين اللجنة الشعبية لكلية القانون

١ ـ القى هذا التقرير الموجز فى مستهل الندوة العالمية حول المنشأة الاشتراكية فى الجماهيرية والنظم المقارنة والتى نظمتها كلية القانون والعلوم الاقتصادية بجامعة نيس (فرنسا) وكلية القانون بجامعة قاريونس (الجماهيرية) بمدينة نيس فى الفترة الواقعة ما بين ٢٣ ـ ٢٥ يناير ١٩٨١ م .

ون - المكتبة

أيها الاخوة الاصدقاء ..

سأحاول فى هذه الكلمة المدخلية لندوتنا حول المنشأة الاشتراكية ف
الجماهيرية ان أذكركم ببعض سمات وأسس النظام الجماهيرى الذى أتـ
به النظرية العالمية الثالثة فى الكتاب الاخضر بفصوله الثلاث : الرك
السياسى (سلطة الشعب) ، الركن الاقتصادى (الاشتراكية) ، الرك
الاجتماعى . كل ذلك بقصد تحديد موقع المنشأة الاشتراكية منـه . هـذ
المنشأة التى سنتناقش حول مختلف أوجهها القانونية والادارية والاقتصادي
والاجتماعية ما سمح تكويننا وثقافتنا وتجاربنا .

ان النظام الجماهيرى الجديد كما يرسمه الكتاب الاخضر يطرح نف
من جهة كاستمرار لتجارب الانسانية ونضالاتها من أجل الحرية وبالتالـ
حل مشاكل وأزمات الانسان المعاصر . ومن جهة أخرى ، كبديل وحي
للنظـم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطبقة حتى الآن فى أرجا
المعمـورة .

ان الباعث الاساسى للبحث عن هذا البديل يجد أساسه فى اقام
الدليل العلمى والعملى على فشل وتخلف النظم القائمة فى الوصول الى
تحقيق حرية الانسان وتأكيد آدميته كأغلى خليقة وخليفة فى الارض ..
فكل يوم ورغم التقـدم العلمـى والتقنى فالانسان يزداد اغترابـا وقهـر
والحريات تداس والمجاعـة تنتشر والحروب تهدد والامن العـام والعالمى
فى كف عفريت كما يقولون .

ان النظـم السياسيـة والاجتماعية المعاصـرة تتأرجـح مـن أقصى
اليمين الى أقصى الشمال حسب الاستراتيجية والمنهج المعتمد فى كل منها ..
حيث يهتم بعضها بالفرد والفردية ويأتى الآخر كنقيض ورد فعل للاولـى
حيث يغلب المجتمع أو جزء منه دون اعتبار لكوامن الانسان الفرد وذاتيته .

أيها الاخوة الاصدقاء ..

ان هذا الشطط المنهجى والنظرة البغيضة الردية (أو الرد فعليـة)
هى التى أدت الى نتائج شاذة فى التطبيق . وهكذا يقترح الكتاب الاخضر

مدخلا ومنهجا آخر يعترف بالفرد وحرياته الحقيقيـة ولا يغفـل
الجماعة ٠٠ بل ربط القضيتين ربطا جدليا متوازنا فلا حريـة لـ
أو أمة دون حرية أفراده ولا حرية لانسان دون حرية مجتمعه وشعبه ٠

انه النهج التكاملى الذى يحترم طبيعة الاشياء ويعيد التوازن
استمراريته ٠٠ وآمل ألاّ يفهم من ذلك أنه منهج توفيقى أو تلفيقى
منهج جذرى وان كان وسطا فبالمعنى القرآنى للوسط أى الافضل ٠

على أية حال ان الايام والمعايشة هى التى تدحض أو تؤيد ما
وهى وحدها التى تتيح فرص التقويم العلمى للنتائج ٠

أيها الاخوة الاصدقاء ٠٠

رغم وحدة النظرية وتكاملية حلقاتها وأجزائها المختلفة الس
والاقتصادية والاجتماعية ، ورغم تحكمية الكلام عن جزئيه بمعزل
الاخريات ، الا أننى سأحاول وبايجاز شديد التعرض لبعض القضايا
أرى أنه من الضرورى التعرض لها كتقديم لندوتنا ٠

أولا : حل المشكل الديمقراطى فى النظرية العالمية الثالثة (سلطة الش

يجمع كل الكتـاب والمفكرين فى مختلف أنحـاء العالـم ع
الديمقراطيـة الحقيقية هى حكم الشعب بنفسه وبذلك وحده تتحقق ا
الشعبية الكاملة والحقيقية ٠

الكتاب الاخضر يقول للعالم أنكم تعترفون بأن الديمقراطية الن
المباشرة هى الحل الديمقراطى الامثل ولكنكم تبتعدون عنه ٠ ربما لاع
أنه حل طوبائى غير ممكن التحقيق فى الواقع أو أنـه سيجرى كمـ
تاريخيا فى أثينا القديمة أو حاليا فى بعض الكامنوتات (المقاطعا
السويسرية ٠٠

ان الكتاب الاخضر والواقع العلمى يؤكد لكم أن الديمقراطية ا
هى الحل الوحيد للمشكل الديمقراطى وأنها ممكنة التطبيق وقد بدن
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية من خلال المؤتمرات ا

واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية وانتهاءا بمؤتمر
الشعب العام .

ما على المقهورين والاحرار فى العالم الا تجريب هذا الحل لك
تختفى الى الأبد النظم الدكتاتورية الحاكمة باسم الديمقراطية ف
العالم اليوم .

وهكذا بين ذلك العقيد /معمر القذافى فى الكتاب الاخضر « ان كا
النظم السياسية فى العالم الآن هى نتيجة صراع أدوات الحكم على السلط
صراعا سلميا أو مسلحا .. صراع طبقات أو طوائف أو أحزاب أو قبائ
أو فئات » .

« ان المحاولات التى جرت فى اتجاه توحيد القاعدة المادية للمجتم
من أجل حل مشكلة الحكم أو حسم الصراع لصالح حزب أو طبقة أو قبيل
أو فئة . ومحاولات ارضاء الجماهير بانتخاب ممثلين عنها أو أخذ رأيها ع
طريق الاستفتاءات ... ولو كانت مكاسب انسانية ومهمة فى يوم م
الايام .. فاليوم نتيجة ما يحدث ثبت تخلفها وتصورها » .

أيها الاخوة الاصدقاء ..

فما دامت الديمقراطية هى حكم الشعب بنفسه فلماذا النيابة عن
والوصاية عليه وافتراض عدم الاهلية فى شأنه .. اليس ذلك أقصى صفات
الاستخفاف بالانسان ؟

ان الاطار العملى للديمقراطية الشعبية المباشرة تجد أساسها النظرى
فى مقولة أن « لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان فى كل مكان »
حيث نتخذ القرارات مباشرة من الجماهير الشعبية من خلال
مؤتمراتها وتصاغ فى مؤتمر الشعب العام ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان
الشعبية والاتحادات والروابط المهنية .

وتنفذ تلك القرارات من قبل لجان شعبية مصعدة مباشرة (مختار
مباشرة) من قبل المؤتمرات الشعبية وتحت رقابتها واشرافها وتسلطها
المستمر (١) .

---

١ ـ ان الجماهير الشعبية من خلال مؤتمراتها الشعبية هى سلطة القرار الوحيدة وهى جهة الرقابة الاصلية ولها أن تستعين فيما يتعلق بالرقابة الفنية وكشف الاخطاء والمتابعة بأجهزة فنية تشكلها وتحت رقابتها . لجان فنية ، ديوان المحاسبة ، الجهاز المركزى للرقابة ... الخ .

أيها الاخوة الاصدقاء ..

ان الموضوع الفرعى الآخر الذى له علاقة وثيقة بتأكيد سلطة الش
من ناحية وموضوع ندوتنا باعتبار أننا فى كلية قانون وأغلب المشاركين
رجاله ، والذى أرى طرحه هنا هو موضوع « شريعة المجتمع » .

بادىء ذى بدء ، أحب أن أسارع وأزيل اللبس الذى قد يحدث ع
البعض وذلك فيما يتعلق بتمييز شريعة المجتمع عن القانون كقاعدة تنظ
أساسية أو فرعية لشئون الحياة وعلائقها .

ان شريعة المجتمع مصدرية معيارية وثابتة أما القانون فهو عبارة
نصوص وقواعد تنظيمية متجددة ومتغيرة حسب ظروف الحال ولا قيد ع
الا احترامها لشريعة المجتمع ومصالح الجماهير الشعبية (١) .

ان أولى القضايا التى يثيرها العقيد معمر القذافى فيما يتعلق بش
المجتمع هو ملاحظة أن « الدساتير والقوانين الاساسية الوضعية حلت
شريعة المجتمع وصارت هى الشريعة ففقدت المعايير والمقاييس .
الدساتير فى الواقع ليس الا نتاج رؤية أداة الحكم وعليه فهى قابلة للت
والتعديل » .

والحل الذى يقترحه الكتاب الاخضر هو « **أن تكون للمجتمع
مجتمع شريعة مقدسة وذات أحكام ثابتة غير قابلة للتعديل والتبديل بوا
أدوات الحكم بل على المجتمع أن يكيف نفسه بأن يسير عليها و
العكس** » .

ولكى تكون شريعة حقيقية تتوافر فيها الصفات الآنف ذكرها لا ب
تغرف من مصدرين هما الدين والعرف .. والدين يحتوى العرف .. و
تكريس للقانون الطبيعى العادل .. الذى يحترم طبيعة الاشياء وال
الطبيعية للشعوب .

ويتساءل صاحب الكتاب الاخضر عن كيفية تقويم الانحراف عن ش
المجتمع ان حدث ذلك .. بالتقرير أنه فى المجتمع الجماهيرى الجديد
الشعب يحكم نفسه وهو أداة الحكم والرقيب على نفسه « اذا حدث انح

---

١ ـ تنص المادة الثانية من اعلان قيام سلطة الشعب (مارس ١٩٧٧م) عل
القرآن الكريم شريعة المجتمع فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشترا

عن الشريعة فهو انحراف كلى يعالج بكيفية كلية عن طريق المراجع
الديمقراطية وليس عن طريق القوة » .

والعملية هنا ليست عملية اختيار ارادى لاسلوب التغيير أو المعالجة
بل هى نتيجة حتمية لطبيعة النظام الجديد .. اذ أنه فى مثل هذه الحال
لا توجد جهة خارج جهة أخرى توجه لها أعمال العنف أو تحملها مسئولية
الانحراف .

ثانيا : حل المشكل الاقتصادى أو الاشتراكية « الثروة بيد الشعب »

من البديهى ان لا قيمة فعلية للحرية بمفهومها السياسى ولو كانت
مؤسساتها جماهيرية أو ديمقراطية ما لم تعزز بطرح وتطبيق اشتراكى
يعطيها مضمونها الاجتماعى ويؤكد سيطرة الانسان على مقدراته وحاجاته
الاساسية مادية كانت أم معنوية وتحريرها كاملة من أية جهة كانت جماعة
أو أفرادا .. والا فقدت الموازنة وسيحكم فى الواقع القوى .

ان حل المشكل الاقتصادى من القضايا الملحة والهامة كذلك بالنسبة
للجماهير.. وتأخذ تلك القضية أهمية خاصة فى الوضع الدولى الراهن
حيث يستعمل الفقر والصراع على الغذاء والدواء ، ويضطرد التفاوت
الاجتماعى والاحتكار والتحكم رغم الجهود الاصلاحية والانسانية المبذولة
من قبل بعض النظم والمنظمات الدولية والاقليمية فى اتجاه التخفيف من
وطأة الازمة .

وهكذا يجسد ذلك الكتاب الاخضر بقوله : « ان محاولات انسانية
جادة قد تمت فى اتجاه الحد من تحكم أرباب العمل ، وتحقيق بعض
المكاسب المادية والمعنوية للعمال والمنتجين .. والعمل الاضافى والاجازات
.. والضمان الاجتماعى ، والحد الادنى للاجور ، ومنع الفصل التعسفى
وحرية العمل النقابى وآخرها المشاركة فى الادارة والارباح .. ولكن تبقى
أم المشاكل **وهى بقاء علاقة الاجرة** او أن هذه الاجرة تعنى الاستغلال ..
فهى جزء من قيمة الجهد المبذول وليس كل الجهد .

وكذلك ان النشاط الاقتصادى فى المجتمع الجماهيرى ، منطلقا من
تأكيد الحرية والاعتماد على الذات من ناحية ، ومنطلقا من ضرورة تأكيد
اشباع الحاجات المادية الآنية للانسان كى يسعد ويبدع من ناحية أخرى ،
« هو نشاط انتاجى من أجل اشباع الحاجات المادية ، وليس نشاطا غير

انتاجى يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن اشباع تلك الحاجات
ان ذلك لا امكانية له بحكم القواعد الاشتراكية الجديدة » .

ولم يكتف الكتاب الاخضر كتاب النظرية العالمية البديل بوصف المشـ
بل يقترح الحل بقوله « ان الحل النهائى هو الغاء الاجرة وتحرير الانس
من عبوديتها ، والعودة الى القواعد الطبيعية التى حددت العلاقات قبـ
ظهور الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية .

وفيما يتعلق بتوزيع الانتاج ، يقرر الكتاب الاخضر أن عناصر الانتا
لا تخرج عن ثلاثة مواد وآلة ومنتج .. والقاعدة الطبيعية للمساواة ان لكل
عنصر شارك فى العملية الانتاجية حصته من الانتاج » .

وبين العقيد القذافي الخطأ الذى وقعت فيه النظريات الاخرى فيم
يتعلق بالمشكل الاقتصادى بقوله « ان النظريات التاريخية السابقة عالجـ
المشكل الاقتصادى من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الانتاج فقط . وم
زاوية الاجور مقابل الانتاج فقط .. ولم تحل المشكلة الحقيقية وهى مشكل
الانتاج نفسه ولذلك ساد نظام الاجور بدل المشاركة » .

السؤال الضرورى طرحه لندوتنا فى أواخر هذا التقديم .. هو أنه ا
كانت النظرية العالمية الثالثة .. نظرية الحرية « السلطة والثروة والسلا
بيد الشعب » (١) نظرية محاربة وتهديم أسس ومؤسسات الاستغلال بك
صوره ، وبالتالى هدم العلاقات الظالمة وتأكيد سيطرة الانسان على مقدرا
وحاجاته .. فكيف يتم ذلك تفريقا وتطبيقا فيما يتعلـق بالملكيـة وتس
النشاط الاقتصادى ؟

يجيب الكتاب الاخضر على ذلك بقولـه وبعـد تأكيده على القاع
الطبيعية ان الارض ليست ملكا لأحد ..

ان المجتمع الاشتراكى الجديد هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقات الظ
السائدة فى العالم ، والتى ولدت الحل الطبيعى **وهو ملكية خاصة لاشب
الحاجات دون استخدام للغير ..**

---

١ ـ ان النظرية العالمية الثالثة نظرية سلطة الشعب ترفض أى تسلط من أى جهة
تسلط الجماهير الشعبية من خلال مؤتمراتها الشعبية وعليه تقول بزوال ك
المؤسسات الدكتاتورية التى تهدد سلطـة الشعـب .. ومـن أولهـا المؤس
البوليسية والعسكرية وذلك بتقرير الامن الشعبى والشعب المسلح .

وملكية اشتراكية المنتجون فيها شركاء فى انتاجها تحل محل الملكية الخاصة التى تقوم على انتاج الاجراء دون حق لهم فى الانتاج الذى ينتجونه فيها ..

ويضيف .. ان الانسان فى المجتمع الجديد بالاضافة الى منكيته ملكية مقدسة لحاجاته الضرورية من مركوب ومسكن وملبس ومعاش ... الخ .

أما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية أو يعمل لمؤسسة اشتراكية يكون شريكا فى انتاجها .. أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ويضمن له المجتمع حاجاته المادية .

أو أن يكون مقعدا عاجزا ويضمن له المجتمع حياة المواطن المكرم المعزز عن طريق مظلة الضمان الاجتماعى .

ان ما يهمنا توضيحه والتأكيد عليه فى ندوتنا نقطتين أساسيتين على الاقل :

أولى متعلقة بادارة المنشآت الانتاجية :

انه وتطبيقا لاعلان قيام سلطة الشعب حيث اعتمدت السلطة الشعبية المباشرة نظاما سياسيا ، والاشتراكية منهجا فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وبتحريض قائد الثورة فى العيد التاسع لثورة الفاتح (سبتمبر ١٩٧٨ م) ، زحفت جماهير المنتجين على الوحدات الانتاجية العامة والخاصة وسيطرت عليها وشكلت بها لجانا شعبية تديرها بدل المدير ومجالس الادارة وأرباب العمل من قطاع عام أو خاص .

هذه اللجان الشعبية الادارية تصعد « تختار مباشرة » من المؤتمرات المهنية الانتاجية (أى مجموع العاملين فى كل مؤسسة أو وحدة انتاجية) أو تعمل تحت رقابتها واشرافها .

وهكذا ومنذ ذلك التاريخ تم تطبيق وتعميم أسلوب الادارة الشعبية على المنشآت الانتاجية أسوة ببقية المرافق والخدمات .

الثانية : وتتعلق بصور النشاط الانتاجى فى المجتمع الجماهيرى : (١)

لقد تعرض قائد الثـورة فى العيـد الحـادى عشر للثـورة « سبـ
١٩٨٠ م٠ » لتفصيص وتفصيل صور النشاط الانتاجى بأن أعطاه ط
تطبيقية ، وذلك كلـه من خلال الخطـة الاقتصاديـة والاجتماعية الم
ديمقراطيا من قبل المؤتمرات الشعبية الاساسية ٠

الشكـل الاول :

العمل الفردى الانتاجى ٠٠ وهذا جائـز دون استخدام للغـير
حدود اشباع حاجات صاحبه ومن يعول ، فمثلا صاحب ورشة أو القائ
عمل حرفى أو انتاجى (صناعى أو زراعى) يملك الرقبة والانتاج
استخدام للغير ، ولا يعد من الغير افراد الاسرة بالطبيعة ٠

الشكل الثانى الهام : المنشأة الاشتراكية وهذه نوعان :

الاولى : المنشأة الاشتراكية المملوكة للمنتجين :

وتكون مملوكة رقبة وانتاجا للشركاء الذين يتقاسمون انتاجها و
على ذلك الا مراعاتها للخطة الاقتصادية والاجتماعية ودون استخدام للغ
وهذه يمكن تصورها فى بعض الاعمال الحرفية والانتاجية الخفيفة و
القيام بها من قبل مجموعة محدودة من الشركاء (٢) ٠

---

١ ـ أريد أن أركز هنا على النشاط الانتاجى غير الزراعى ٠ وحيث تطبيق م
« شركاء لا أجراء » لان النشاط الانتاجى الزراعى رغم أهميته الفائقة
الجماهيرية ٠ الا أن الاسلوب المتبع فيه عموما هو استصلاح المجتمع للأ
والمزارع وتوزيعهاعلى المزارعين وأسرهم للانتفاع بها وورثتهم المزارعين ٠
ملكية الرقبة فهى باقية للمجتمع ولا شك أن تحديد اسعار المنتوج وتسو
والمحافظة على المزرعة وكيفية توزيع قيمة الانتاج وتحديد نوعه ، وال
بالخطة ٠ أمثلة لمواضيع فرعية تستحق البحث ٠

٢ ـ هنا تدور تساؤلات منها :
١ ـ هل يجوز استخدام الاجانب فيها بصفتهم أجراء ٠
٢ ـ هل يجوز الاقتراض لانشائها ٠
٣ ـ هل يتقاضى كل شريك حصته بالغا ما بلغت أو فى حدو
حاجاته فقط ٠ وهنا ان تحقق دخل يفوق الحاجات (ال
الزائد) ، هل الضريبة تلعب دورا توازنيا مهما وكيف ؟

الثانية : وتتعلق بصور النشاط الانتاجى فى الجتمع الجماهيرى : (١)

لقد تعرض قائد الثـورة فى العيـد الحـادى عشر للثـورة « سب
١٩٨٠ م. » لتفصيص وتفصيل صور النشاط الانتاجى بأن أعطاه ح
تطبيقية ، وذلك كلـه من خلال الخطـة الاقتصاديـة والاجتماعية الم
ديمقراطيا من قبل المؤتمرات الشعبية الاساسية .

الشكـل الاول :

العمل الفردى الانتاجى .. وهذا جائـز دون استخدام للغـير
حدود اشباع حاجات صاحبه ومن يعول ، فمثلا صاحب ورشة أو القائم
عمل حرفى أو انتاجى (صناعى أو زراعى) يملك الرقبة والانتاج
استخدام للغير ، ولا يعد من الغير افراد الاسرة بالطبيعة .

الشكل الثانى الهام : المنشأة الاشتراكية وهذه نوعان :

الاولى : المنشأة الاشتراكية المملوكة للمنتجين :

وتكون مملوكة رقبة وانتاجا للشركاء الذين يتقاسمون انتاجها ول
على ذلك الا مراعاتها للخطة الاقتصادية والاجتماعية ودون استخدام لل
وهذه يمكن تصورها فى بعض الاعمال الحرفية والانتاجية الخفيفة وا
القيام بها من قبل مجموعة محدودة من الشركاء (٢) .

---

١ - أريد أن أركز هنا على النشاط الانتاجى غير الزراعى . وحيث تطبيق
« شركاء لا أجراء » لان النشاط الانتاجى الزراعى رغم أهميته الفائقـة
الجماهيرية . الا أن الاسلوب المتبع فيه عموما هو استصلاح المجتمع لل
والمزارع وتوزيعهاعلى المزارعين وأسرهم للانتفاع بها وورثتهم المزارعين
ملكية الرقبة فهى باقية للمجتمع ولا شك أن تحديد اسعار المنتوج وتس
والمحافظة على المزرعة وكيفية توزيع قيمة الانتاج وتحديد نوعه ، وا
بالخطة . أمثلة لمواضيع فرعية تستحق البحث .

٢ - هنا تدور تساؤلات منها :
١ - هل يجوز استخدام الاجانب فيها بصفتهم أجراء .
٢ - هل يجوز الاقتراض لانشائها .
٣ - هل يتقاضى كل شريك حصته بالغا ما بلغت أو فى حـدود
حاجاته فقط . وهنا ان تحقق دخل يفوق الحاجات (ا
الزائد) ، هل الضريبة تلعب دورا توازنيا مهما وكيف ؟

الثانية : المنشأة الاشتراكية المملوكة للمجتمع :

وهذه غالبا ما تكون فى المجالات التى لا يستطيع الافراد القيام بمفردهم وهى منشآت مهمة والاداة الرئيسية لتنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع • فالمجتمع يؤمن المواد الاولية والآلة والمنتج يكونون عنصر العمل والادارة • ويوزع الانتاج على عناصره الاساسية الثلاثة • وهذا يمكـن التأكيد على أن المصنع أو المنشأة مملوكة للمجتمع بأسره بما فيه العاملين فيه وهذا ما يبرر رقابة المجتمع على أنها رقابة أعم وأشمل من رقابة المؤتمر المهنى الانتاجى أما المنتجون بصفتهم هذه فهم لهم الا نصيبهم من الانتاج (٢) •

أيها الاخوة الاصدقاء ••

فى نهاية هذا التقديم ، أريد أن أؤكد على أهمية لقاؤنا هذا فهو يتيح فرصة فريدة للحوار بين رجال النظـم المقارنـة ، وسيكون لآراء الخبـراء والاساتذة الحاضرين أهمية كبرى فى الاستنارة بها فى صياغة تنظيم قانونى جـذرى للنشاط الاقتصـادى فى الجماهيرية العربيـة الليبيـة الشعبيـة الاشتراكية •

فى الختام أقول أن أى مكسب فكرى سياسى اجتماعى أو اقتصادى يساعد على حل مشاكل الانسان • هو مكسب لنا جميعا وحرى باهتمامنا كدارسين لمجتمع بشرى •• دام جهد الشعوب والمؤسسات العلمية المتواصل من أجـل البحـث عن الافضل •

والسلام عليكـم ورحمة اللـه

ملاحظة : لقد أعدت هذه الكلمة فى ظروف سريعة ، وقد اعتمدت بالدرجة الاولى على الكتاب الاخضر بفصليه الاول والثانى وخطابات قائد الثورة فى العيدين التاسع والحادى عشر للثورة •

---

٢ ـ هناك نقاش ربما يدور حول بعض النقاط مثل :
١ ـ هل الحصص الثلاثة الموازية للعناصر الثلاثة فى العملية الانتاجية متساوية دائما ؟ وكيف يتم التوزيع وكيف ينظم التمويل •• ؟
٢ ـ ربما أنه مـن الضرورى مرحلـيا وربمـا استراتيجيا فى بعـض الصناعات الهامة استثناءها من تطبيق المقولة « شركاء لا أجراء »